

Exhibit no. 9
Articles 409, 410, and 411
of the Lebanese Code of Commerce

Articles 409, 410, and 411 of the Lebanese Code of Commerce

Article 409:

The check contains:

- 1- The denomination of 'check' included in the text of the instrument itself and expressed in the language used for making the instrument;
- 2- The pure and simple order to pay a determined sum;
- 3- The name of the person who has to pay (drawee);
- 4- The place where payment is to be made;
- 5- The date and place where the check is made;
- 6- The signature of the person who issued the check (drawer).

Article 410:

The instrument in which one of the statements indicated in the preceding article is missing is not valid as a check, except in those cases as are determined in the following paragraphs.

In the absence of a special indication, the place designated beside the name of the drawee is deemed to be the place of payment. If several places are indicated beside the name of the drawee, the check is payable in the first place that is indicated.

In the absence of these indications or any other indication, the check is payable at the place where the drawee has his main establishment.

The check that has no indication of the place where it is made is considered as made at the place designated beside the name of the drawer.

Article 411:

The cheque may only be drawn on a banker who holds, at the time when the check is made, funds that are at the drawer's disposal in accordance with an express or implied agreement under which the drawer may dispose of such funds by issuing checks.

مرسوم اشتراكي رقم ٢٥٠
صدر في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٤٢

قانون التجارة البرية

معدل بموجب:

القانون	١٩٤٤/٠٩/٢٠
والقانون	١٩٤٨/١١/٢٢
والقانون	١٩٤٧/٠٢/١٥
والقانون رقم ٦٧/٢٠	١٩٦٧/٠٥/١٦
والمرسوم الاشتراكي رقم ١١	١٩٦٧/٠٧/١١
والمرسوم الاشتراكي رقم ٣٤	١٩٦٧/٠٨/٠٥
والمرسوم الاشتراكي رقم ٣٥	١٩٦٧/٠٨/٠٥
والمرسوم رقم ٩٧٩٨	١٩٦٨/٠٥/٠٤
والمرسوم رقم ٩٨٠	١٩٦٨/٠٥/١٤
والمرسوم رقم ١٤٠٢٨	١٩٧٠/٠٣/١٦
والمرسوم الاشتراكي رقم ٤	١٩٧٧/٠٦/١٦
والمرسوم الاشتراكي رقم ٩٩	١٩٧٧/٠٦/٢١
والمرسوم الاشتراكي رقم ٩٧	١٩٧٧/٠٦/٣٠
والقانون رقم ٨١/١٤	١٩٨١/٠٧/١٥
والقانون رقم ١٢٠	١٩٩٢/٠٣/٠٩
والقانون رقم ٣٨٠	١٩٩٤/١١/٠٤
والقانون المعجل رقم ٤٧	٢٠١٥/١١/٢٤
والقانون رقم ١٤٦	٢٠١٩/٠٣/٢٩

(١) نص المقطع الثاني من المادة الوحيدة من القانون المذكور (تصديق اقتراح القانون) على العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية عدد ١٨ تاريخ ٢٠١٩/٤/١

ب- الأسباب الموجبة للقانون رقم ١٤٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٩

إن قانون التجارة البرية الصادر عشية الاستقلال (١٩٤٢/١٢/١٤) تضمن القواعد الأساسية التي ترعى الأعمال التجارية والتجار والشركات والسداد إلخ ... إلا أنه خضع لتعديلات هامة اقتضتها طبيعة التطورات الاقتصادية المتلاحقة طيلة أكثر من نصف قرن، فأدخل فيه قانون المؤسسة التجارية وقانون الشركات المحدودة التجاري (١٩٦٧) كما أضيف إليه قانون التمثيل (١٩٧٥) المعدل سنة (١٩٧٥) وقانون نظام الشركات القابضة وقانون نظام شركات الأوف شور (١٩٨٣) إلخ ... كما أن الأحكام المتعلقة بالشركات والسداد شهدت تعديلات متكررة نتيجة لتسارع التطورات الاقتصادية المنره بها، وهو الأمر الذي أملى حالياً ضرورة وضع اقتراح القانون المرفق الذي انطلق من مشاريع عديدة سابقة رمت بدورها إلى تعديل قانون التجارة البرية، لا سيما منها مشروع القانون المعال إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٢٧٠ تاريخ ١٢٧٠، ١٩٩٩/٩/١، هذا فضلاً عن التعديلات التي اقترحتها لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتطبيط. وقد أخذ الاقتراح بالأعتبار أيضاً ما تجلى بنتيجة التجربة والتطبيق الفعلي من ضرورات التتعديل من

جهة وحسم بعض النقاط التي كانت مثار جدل من جهة أخرى، ومنها على سبيل المثال:

أولاً: في الشركات على وجه عام

- اعتبار الشركات التجارية على اختلاف أنواعها منحلة إذا قل عدد الشركاء عن العدد المفروض قانوناً، وذلك مع المحافظة على حقوق الغير، ومع وجوب إعلان الحل بحكم يصدر عن المحكمة المختصة التي يحق لها منع الشركة مهلة ستة أشهر على الأكثر لتصحيح وضعها (المادة ٤٢).
- تحديد الأساس القانوني لجنسية الشركات واعتبار الشركات المؤسسة في لبنان من الجنسية اللبنانية بالرغم من كل نص مخالف (المادة ٤٣).
- تحديد منطلق تاريخ اكتساب الشركة الشخصية المعنوية منعاً للابتزاز، وتكرير الاجتهاد الذاهب إلى اعتبار شخصية الشركة مستمرة في حال تعديل شكلها أو تمديد أجلها، وتبين مسؤولية العاملين باسم الشركة قبل إنجاز عملية التأسيس (المادة ٤٥).

ثانياً: في الشركات المغفلة

- اعتبار الشركة المغفلة هي شركة يكون رأس المالها مقسماً إلى أسهم، أي أسناد قابلة للتداول، وهي تتمل تحت اسم تجاري وتختلف بين عدد من الأشخاص لا يقل عن ثلاثة يكتتبون بأسمهم، ولا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر مقدارتهم. (المادة ٧٧)
- تشديد نص المادة ٧٨ بحيث أصبح يجب أن يكون ثلث رأس المال الشركات المغفلة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة أو مرفقاً عاماً أسمها اسمية لمساهمين لبنانيين طبيعين أو لشركات ي تكون رأس المالها من حصن أو أسماء عائلة ملكيتها بالكامل لأشخاص لبنانيين ويحظر نظمها الفرع عن الحصن أو الأسماء فيها إلا لأشخاص لبنانيين، واعتبار أن أي تفرغ عن هذه الأسماء بصورة مخالفة لأحكام الفقرة السابقة يكون باطلأ بطلاناً مطلقاً. (المادة ٧٨)
- تخفيف وسائل النشر والإعلان تجنبأ لإرهاق الشركات، وفي المقابل ترتيب بعض النتائج القانونية بحق من يخالفون موجب النشر والإعلان (المادتان ١٠١ و ١٠٢).
- ضبط مسألة إقدام الشركة على ترتيب حقوق أو منافع للمساهمين على موجوداتها، ومسألة شراء الشركة بعض أسهمها بمال الاحتياطي الحر (المادة ١١٥).
- إضافة فصل جديد ينطبق بالأسماء التفضيلية (وضع بعد المادة ١٢١) بحيث يتضمن المواد: ١٢١ مكرر ١ إلى ١٢١ مكرر ١٢، وذلك للأسباب الآتية:

 - ١- تعتبر الأسماء التفضيلية نوعاً من أنواع التمويل الذي تلخأ إليه الشركات لتعزيز أبووالها الخاصة. وهذا النوع من الأسهم معروفة جداً على الصعيد العالمي وتم استعماله بنجاح في القطاع المصرفي اللبناني بعد صدور القانون رقم ٣٠٨ تاريخ ٣/٤/٢٠٠١ الذي أتاح للصارف إصدار أسماء تفضيلية بشروط معينة مما سمح لها بالتوسيع ويرفع نسبة ملأتها انسجاماً مع المتطلبات الدولية.
 - ٢- ينفتح السهم التفضيلي بعد من الخصائص: ←

١٩٢٠١

وزارة الاقتصاد والتجارة - قوانين التجارة والشركات التجارية

٢ - والتوكيل المجرد عن كل قيد وشرط (Le mandat pur simple)

٣ - واسم الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) (Tiré)

٤ - وتعيين المحل الذي يجب ان يتم فيه الدفع.

٥ - وتعيين التاريخ والمحل اللذين انشئوا فيهما الشك.

٦ - وتوقيع مصدر الشك (الساحب) (Tireur)

المادة ١٠ - النص في بعض مشتملات الشك

ان السند الذي تتضمن فيه احدى المشتملات المبينة في المادة السابقة لا يعد شكا الا في الاحوال المبينة في الفقرات التالية:

اذا لم يكن في السند تعيين خاص بعد المحل المذكور بجانب اسم المسحوب عليه محلا للدفع. و اذا ذكرت عدة امكنة بجانب اسم المسحوب عليه فيكون الشك واجب الاداء في المحل المذكور او لا.

و اذا لم تذكر هذه الايضاحات او غيرها يكون الشك واجب الدفع في محل مؤسسة المسحوب عليه الاصلية.

اما الشك الذي لم يذكر فيه محل انشائه فيعد مشينا في المحل المذكور بجانب اسم الساحب.

المادة ١١ - المسحوب عليه الشك

لا يمكن سحب الشك الا على صيغة يكون لديه وقت انشاء السند اموال موضوعة تحت تصرف الساحب بناء على اتفاق صريح او ضمني يحق بموجبه للساحب ان يتصرف بهذه الاموال بطريقة اصدار الشك.

المادة ١٢ - عدم خضوع الشك لشرط القبول

لا يخضع الشك لشرط القبول (Le chèque ne peut être accepté) و اذا كتبت على الشك عبارة تختص بالقبول فتعد لغوا.

على انه يجوز للمسحوب عليه ان يعلم على الشك فتكون نتيجة هذا الاعلام اثبات وجود المؤونة في تاريخ اصدار الشك.

المادة ١٣ - سحب الشك لشخص معين او لحامله

يجوز ان ينص في الشك على كونه قابلا للدفع: - شخص معين (A une personne dénommée) مع التصريح بكلمة «امر» او بدونها.

تجديد السحب (المادة ٣٨١ و ٣٨٢)

الإيفاء بطريقة التدخل (المادة ٣٨٧ الى ٣٩١)

الصور (المادة ٣٩٥ و ٣٩٦)

التحريف (المادة ٣٩٧)

مرور الزمن (المادة ٣٩٨ و ٣٩٩)

ايام العطلة وحساب المهل ومنع اطالة المدة (المادة ٤٠٠ الى ٤٠٢).

المادة ٦٥ - الأحكام الأخرى المطبقة على سند الأمر*

وتطبق ايضا على سند الامر الأحكام المختصة بـ سند السحب المستحق الاداء لدى شخص ثالث او في محل غير محل اقامة المسحوب عليه (المادة ٣١٧ والمادة ٣٤٢) والاحكام المختصة باشتراكفائدة (المادة ٣١٨) وباختلاف النصوص المتعلقة بالقيمة الواجبة الاداء (المادة ٣١٩) والاحكام المختصة بنتائج توقيع الامضاء على الوجه المبين في المادة ٣٢٠ ونتائج توقيع شخص لا يملك توسيضا او يتجاوز حدود تفوسيه (المادة ٣٢١).

المادة ٦٧ - الأحكام المختصة بالتكلف والمطبقة على سند الامر*

وتطبق ايضا على سند الامر الأحكام المختصة بالتكلف (المادة ٣٤٥ والمادة ٣٤٧). وفي الحالة المعينة في الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤٦ اذا لم يبين في التكفل الشخص الذي اعطي هذا التكفل لمصلحته فيعد معطى لمصلحة موقع سند الامر.

المادة ٦٨ - موجبات موقع السند*

ان موقع سند الامر ملزم كالشخص الذي يقبل سند السحب. وان اسناد الامر الواجبة الاداء في مهلة ما بعد الاطلاع (Payable à un certain délai de vue) يجب ان تعرض على موقعها للتصديق ضمن المهلة في المادة ٣٣٨ وتنتهي مهلة الاطلاع من تاريخ التصديق الموضوع على السند بامضاء الموقع اذا امتنع موقع السند عن وضع تصديق ذي تاريخ وجب اثبات هذا الامتناع بوثيقة احتجاج (المادة ٣٤٠) ويكون تاريخ الاحتجاج مبدأ لمهلة الاطلاع.

الباب الثالث

في الشك

الفصل الاول

اشاؤه وصيغته

المادة ٦٩ - محتويات الشك*

يشتمل الشك:

١ - على ذكر كلمة «شك» مدرجة في نص السند نفسه باللغة المستعملة لكتابته.